Arabic Renewal Journal مجلة التجديد العربي

مجلة دولية نصف سنوية محكمة شاملة تصدر عن المعهد العالمي للتجديد العربي العدد الاول/ يناير 2024

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

أي دور للسياسات الثقافية في بناء مجتمع المعرفة: الحالة الموريتانية؟*

الدكتور أحمد محمد الأمين أنداري** والدكتور باب أحمد الشيخ سيديا***

قسم القانون العام والسياسة الشرعية، كلية أصول الدين، جامعة العلوم الإسلامية، موريتانيا، قسم التاريخ، بالمدرسة العليا للتعليم.

, ahmedndari2017@gmail.com

babaahkhch@gmail.com

المستخلص:

تسعى هذه الورقة إلى البحث في موضوع من أهم المواضيع المعاصرة والتي تطرح نفسها بإلحاح أكثر من أي وقت مضى، نظرا لراهنية موضوعها من جهة ونظرا كذلك لدور السياسات الثقافية في تحديث المجتمعات بشكل عام بما فيها المجتمعات العربية من جهة أخرى، لذا فان البحث في بناء الانسان المعرفي هو أمر وعته النخبة الثقافية العربية المعاصرة، وأصبحت تطرح سؤال خلق مجتمع المعرفة في أحايين كثيرة في بيئات منغلقة وتعانى من إشكاليات التخلف وضعف نظم التعليم، كما تعاني من جهة أخرى من العديد من الاشكاليات المتعلقة بتعثر بناء الدولة ما بعد الكولونيالية في العالم العربي، وما نجم عن ذلك التعثر من انشغالات وأزمات تهدد هذا الكيان الوليد.

لذا فإن البحث في السياسات العمومية الموريتانية في المجال الثقافي، واستجابتها للواقع ولعمليات بناء الإنسان العربي هو ما تحاول هذه الورقة جاهدة أن تضعه قيد الاختبار بصورة نقدية تتجاوز النمطية والأحكام الجاهزة، كما أنها تتوخى وضع التصورات الآنية حول أي السياسات الثقافية أنجع وأمثل في خلق مجتمع معرفي ناضج أمام التحديات والأزمات التي تعترضه في ظل المتغيرات الدولية الراهنة؛ لذا فإن مقاس أثر السياسات الثقافية في المجال الموريتاني ودورها في الإطار العربي الكلي الجامع ومدى مساهمته في خلق مجتمع معرفي هي أمور من صلب اهتمام الورقة؛ أي أنها تحاول أن

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

تتلمس الأطر القانونية والتنظيمية والعلمية التي اتبعتها الدولة من أجل تحقيق هذه الأهداف والغايات عبر مختلف الحقب المعاصرة.

وذلك طبعا دون أن نغفل العوائق التي قد تظهر في المجال الموريتاني ودورها في التقليل من أي تحول ثقافي بنيوي قد يشكل تحولا نحو الأنساق المعرفية المعاصرة.

وقد خلصت الورقة إلى أن هناك حاجة ماسة في موريتانيا إلى قطع المزيد من الخطوات تجاه بناء سياسة ثقافية تستجيب للتحديات والعوائق التي تعترض الإنسان وتطرح أسئلة عميقة حول بناء المجتمع المعرفي وفق قواعد ومتطلبات المعاصرة، دونما إخلال ولا مواربة ولا انسلاخ عن الهويات الثقافية المحلية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الثقافية . مجتمع المعرفة . موريتانيا

What role do cultural policies play in building a knowledge society: the case of Mauritania?

Abstract

This paper seeks to research one of the most important contemporary topics that presents itself with more urgency than ever before, given the currentity of its subject on the one hand and also given the role of cultural policies in modernizing societies in general, including Arab societies on the other hand. Therefore, the research in building the human being Knowledge is something that the contemporary Arab cultural elite has become aware of, and has begun to ask the question of how to create a knowledge society in closed environments. It suffers from the problems of backwardness and weak education systems. It also suffers from many problems related to the faltering construction of the post-

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

colonial state in the Arab world, and what resulted from that faltering. Concerns and crises threaten this nascent entity.

Therefore, research into Mauritanian public policies in the cultural field, and their response to reality and to the processes of building the Arab human being, is what this paper strives to put to the test in a critical manner that goes beyond stereotypes and ready-made judgments. It also aims to develop logical perceptions of how to create effective cultural policies to build a mature knowledge society in front of the challenges and crises facing it in light of the current international changes. Therefore, measuring the impact of cultural policies in the Mauritanian field, their role in the overall Arab inclusive framework, and the extent of their contribution to creating a knowledge society is what this study seeks, that is, it attempts to touch upon the legal, regulatory, and scientific frameworks across various eras. The contemporary state and its goals set in order to reach the desired goals in this context.

This is of course without ignoring the obstacles that may appear in the Mauritanian field and their role in reducing any structural, cultural shift towards contemporary cognitive systems. The study concluded that there is an urgent need in Mauritania to take more steps towards building a cultural policy that responds to the challenges and obstacles facing human beings and raises profound questions about building a cognitive society according to contemporary rules and requirements, without prejudice, ambiguity, or separation from local cultural identities.

Keywords: cultural policies - knowledge society - Mauritani**a**

المقدمة:

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

تنبع أهمية الحديث عن هذا الموضوع من المعطى القاضي بأن خلق مجتمع المعرفة أصبح يشكل الشغل الشاغل لمختلف البلدان والرهان الرئيسي الذي تسعى مختلف دول العالم، ومن ضمنها بلداننا العربية، إلى كسبه، باعتباره يمثل مسألة مصيرية سيتوقف عليها، إلى حد كبير، مستقبل تلك البلدان تحقيقا للتقدم والرخاء ونجاحا لمساراتها التنموية، أو تخلفا وتقوقعا حضاريا وتعثراً للسياسات التنموية.

من أجل ذلك فقد اهتمت به مختلف الأمم والدول، بوصف الاندماج ضمنه يعد مظهرا يدل على الحضارة والرقي، ووسيلة للتقدم والازدهار، وأداة للتغلب على مختلف الصعوبات وتذليل العقبات، وحل المشكلات التي قد تواجهها تلك الأمم والدول. وإدراكا منها لتلك الحقائق فقد اهتمت الدول المتقدمة بخلق وتطوير مجتمع المعرفة اهتماما كبيرا، ووفرت له جميع الوسائل اللازمة، ورصدت لذلك ميزانيات ضخمة.

أما دول العالم الثالث، فإنه نظراً للتخلف الذي تعاني منه، فإن ولوجها إلى مجتمع المعرفة لا يزال ضعيفا، ولم يرق إلا المستوى المطلوب، كما أن شروط الاندماج ضمن سيرورة ذلك المجتمع بمختلف مستوياتها لاتزال غائبة في تلك الدول، فالاهتمام به شبه غائب، بالإضافة إلى أن التعويل على المعرفة والبحث العلمي في حل المشكلات يكاد يكون نادرا، كما أن الإنفاق عليهما لا يزال عند حدوده الدنيا، ودون المعدل المطلوب عالميا بكثير.

لذلك فإن هذه الورقة البحثية ستكون معنية بمحاولة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المعرفية من بينها: ما هي طبيعة العمل الثقافي في المجال الموريتاني؟، وهل حقا يمكن أن نتحدث عن سياسات ثقافية عمومية محلية؟، وما مدى استجابة هذه السياسات، إن وجدت، للمتغير والثابت في محيطها؟، وما هو دور هذه السياسات في خلق مجتمع المعرفة؟، وما هي العوائق والتحديات التي تحول دون بناء مجتمع المعرفة في موريتانيا؟.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف لا بد من النظر إلى فلسفة الدولة المعاصرة في بناء الأنساق المعرفية العربية ودور المنظمات الدولية [الإيسسكو- الألكسو] في ذلك، ضمن نظام كوني واحد قد لا يستجيب بالضرورة لمكونات الفعل الثقافي المحلي وخصوصياته... لذا فإن هناك ضرورة لتعدد المناهج المستخدمة في هذه الورقة من أجل الوصول إلى الغايات من هذا البحث باعتبار أن تعدد المناهج هنا يعد بمثابة ضرورة يمليها الواقع والسياق على أننا سنعتمد بشكل كبير على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج أساسي للورقة.

كما أننا ستحاول جاهدين الجمع بين البعدين النظري والعملي من أجل الإجابة على الأسئلة السالفة الذكر ووضع المقترحات الكفيلة ببناء مجتمع معرفي متصالح مع الذات ومنفتح مع الآخر؛ لذلك سيعالج هذا الموضوع في المحورين التاليين:

- **مفهوم السياسات الثقافية ودورها في بناء مجتمع المعرفة العربي: الخصوصيات والتحديات؛**
- **السياسات الثقافية في موريتانيا: المسار والعوائق والتحديات.**

- **المحور الأول: مفهوم السياسات الثقافية ودورها في بناء مجتمع المعرفة العربي:**

- **الخصوصيات والتحديات:**

أولا: مفهوم مجتمع المعرفة:

يرى سعد الدين إبراهيم أن كل كاتب أو باحث هو ملزم بأن يقدم تعريفه الخاص للمفاهيم والمضامين التي يستخدمها، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن يعين القارئ على فهم أفكار ذلك الباحث أو الكاتب في سياقها الدقيق الذي يقصده به؛ ذلك أن تلك التعريفات التي يقدمها الكاتب للمفاهيم والمضامين التي

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

يستخدمها هي بمثابة تعاقد قاموسي بينه وبين القارئ، على أنه في كل مرة يستخدم فيها المصطلح أو التعريف فإنه إنما يقصد به شيئاً محدداً (سعد الدين إبراهيم وآخرون، 1988)، وبالتالي فإنه، اتساقاً مع الطرح السابق، فإننا سنحاول في عجالة أن نحدد المفاهيم المركزية لهذه الورقة، وذلك على الشكل التالي:

1- مجتمع المعرفة: يشير مصطلح مجتمع المعرفة إلى المجتمع الذي يكتسب فيه إنتاج المعرفة وإدارتها وتبادلها أهمية كبرى في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي تحسين ظروف المعيشة وبيئة الأعمال باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (آمال بدرين، 2021).

ويعرف بعض الباحثين المعاصرين مجتمع المعرفة بأنه هو ذلك المجتمع الذي تغلب عليه مجموعة من الصفات؛ أهمها أن المعرفة هي المصدر الرئيسي المؤثر والفاعل في الحياة اليومية لأفراده، وأن حركيته تقوم على تحديد المعلومات والمعرفة وإنتاجها وتحويلها ونشرها واستخدامها من أجل تحقيق متطلبات التنمية البشرية، فهو بذلك عبارة عن مجتمع دائم التطور والتغير نحو الأفضل؛ فهو بذلك يحتاج إلى رؤية مرنة وطويلة الأمد (عبد الباسط هويدي، فتحي زايدا، 2017)

إنه، إذن، يعبر عن مرحلة متقدمة من تطور المجتمعات البشرية، أصبح فيها الدور الأكبر في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لمن يمتلك أدوات وقدرات أمثل في سبيل بناء المعرفة؛ وبالتالي فإن ظهور مجتمع المعرفة من الناحية التاريخية بالتقدم غير المسبوق الذي تمكنت البشرية من أن تحققه في مجال تقنيات الاتصال والمعلومات، مما فرض تحولات جذرية في أساليب الحياة المعاصرة، وهي في الحقيقة تحولات مغايرة تماما لما كان مألوفا في الماضي البشري من علاقات وترابطات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية. هذا علاوة على أن تلك التحولات كان لها دور مؤثر في إحداث تغييرات واسعة النطاق على مستوى النظم والمؤسسات المختلفة (فتحي زرنيز، 2020)

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

وغير بعيد من ذلك تعريف منظمة اليونسكو بأنه: المجتمع الذي لديه قدرات على إنتاج المعلومات ومعالجتها ونقلها واستخدامها من أجل التنمية الإنسانية. ويضيف التقرير أن مجتمعات المعلومات تولي مكانة خاصة للحريات الأساسية للإنسان وبخاصة حرية التعبير، كما تحاول أن تصل إلى تطبيق أفضل لحقوق الإنسان العالمية، وتهتم بشكل خاص بالاستقلالية والتعددية والانخراط والمشاركة ومحاربة الفقر، بوصف المعرفة أداة لإشباع الحاجات الاقتصادية ومكون أساسي للتنمية الشاملة (لامية طالت، 2021).

إن مجتمع المعرفة، إذن، يقوم على أركان عديدة يوجزها بعض الدارسين في التالي:

1. إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم؛

2-النشر الكامل لتعليم راقٍ ونوعي؛

3. توطين العلم وبناء قدرة ذاتية على البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية؛

4. التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية؛

5. تأسيس نموذج معرفي أصيل ومتطور ومنفتح ومستنير (عبد الباسط هويدى، فتحى زايدى، 2017)

2. مجتمع المعلومات: اعتبر تقرير التنمية الانسانية العربية الصادر في العام 2003 أن مجتمع المعلومات هو الذي يقوم أساسا على نشر المعلومات وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي سواء أكانت مجالات اقتصادية أو سياسية أو خاصة بالمجتمع المدني أو الحياة الخاصة للأفراد وصولا إلى الارتقاء بالحالة الإنسانية باضطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية (لامية طالة، 2021).

ثانيا: السياسات الثقافية ودورها في بناء مجتمع المعرفة:

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

تعتبر السياسات الثقافية مطلبا وحقا طبيعيا قارا من الحقوق الأساسية للدولة الحديثة به تمكن أفرادها من التمكين وإشباع الرغبات والجماعية على تعدد الأنماط والتعابير المستخدمة في ذلك. (مخلوف بوكروح، 2011).

وبالتالي وفق هذا المعطى تلعب الدولة الحديثة دور الراعية والرقيب للمنتوج الثقافي في آن واحدا، بوصفها منتجة لأدوات تنظيمه وقواعد تسييره عبر الدعم وامداده بمختلف التقنيات والأدوات، من أجل وضع الآليات الضرورية في اتجاه تمهنيه وتوجيهه وخلق العناصر المضافة الضرورية في ذلك الإطار، لذلك فالمنتج الثقافي تعبير صادق عن توجهات الدولة المعاصرة في المنتوج الثقافي ونوعيته وجودته ودوره في بناء الانسان الصالح (مخلوف بوكروح، 2011).

وعلى الرغم من دور الدولة في رسم السياسات الثقافية، فقد تعددت أشكال وأساليب هذه السياسات من أجل الوصول إلى بناء مجتمع المعرفة رغم تعدد الفاعلين والمراد من العملية ذاتها، إذ هي في نهاية أمرها تعبير عن التوجه المراد تنفيذه في هذا الإطار وفقا للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجال المعنى، مما تختلف معه طبيعة النسق الثقافي المراد تنفيذه للوصول إلى هذه الأحداث المرسومة وفق ثلاث فرضيات هي كالتالي:

1. أن السياسات الثقافية في منطلقاتها تعتمد على بعد الانتشار، مركزة عليه باعتباره عنصرا قويا وفاعلا في تحقيق الهوية الثقافية المراد الوصول إليها باعتبارها صمام أمان وحدة وتوجه إلى حفظ الذات وخصوصياتها في عالم كوني متحول ومتسارع نظرا لاتجاهات العولمة الحديثة ومراميها؛

2. يركز هذا التوجه على اعتبار أن الثقافة ذات جانب علمي بحث يتمثل في الطرائق الأمثل للوصول إلى الغايات المرجوة في مجالات من قبيل الديمقراطية والتمكين على مختلف المستويات والمجالات الحياتية باعتبارها أساسا ومرتكزا لأي تنمية مهما كانت نوعيتها أو طبيعتها؛

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

3. توجه آخر يركز على البعد الثقافي ذي الطبيعة التجارية؛ ويقاس الأمر هنا بمدى قدرة هذا المنتوج عن التعبير عن ذاته وما يحقق من أرباح تجارية واستثمارية...

وبالتالي فإنه من وجهة نظرنا فإن السياسات الثقافية على تعدد أنماطها ومراميها ليست بمعزل عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، التي تعيشها هذه المجتمعات في سبيل وضع سياسات معرفية للوصول إلى بناء مجتمع المعرفة، والذي يتطلب شروطا موضوعية للوصول إلى المتطلبات المعرفية وأدواتها اللازمة بوصفها عناصر قوة وفاعلية تغير الفكرة التقليدية السائدة والمتمثلة في أن رأس المال وأدواته، من عمال وغير ذلك، هي التي تشكل رمزية هذه الدولة وقوتها وفاعليتها إلى متغير آخر يتمثل في قدراتها على الولوج إلى عصر المعلومات ومدى ارتباطها واستفادتها من التقنيات الجديدة. (نغم حسين نعمة، 2011)

لذلك فإن الوصول إلى أي سياسية ثقافية مهما كانت، هو مرهون بتملكها أدوات المعرفة، والتي تضع الإنسان كفاعل أساسي ومحوري في أي بناء معرفي لأنه هو الغاية والوسيلة معا للوصول إلى هذا الهدف الذي أصبحت الدول مجتمعة تسعى إليه، (الحسيني، 2008) رغم الهوة الشاسعة بين العالم المتقدم، بوصفه صانعا لهذا المنتوج المعرفي وأدواته، وعالم نامٍ تعترضه إشكاليات صنع القرار وتأثير الآخر عليه في رسم هذه السياسات الثقافية والمعرفية. (الظاهر، 2009).

وهو أمر جعل الحديث عن هذه الفجوة من المنطقي والوارد في رصد الاختلالات العالمية بين توجهين متباينين في الوسائل والإمكانات في سبل تطوير الإنسان وأدواته المعرفية المختلفة، رغم أن السبل الكفيلة بالقضاء على تلك العقبات أو تذليلها يتمثل في صناعة هذا الفرد وفق سياسات ناضجة ومدى تحكمه في الأدوات المعرفية من خلال تجميعها وعناصر الابتكار فيها، وخلق عناصر الجذب من أجل الوصول إلى

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

سياسات خاضعة للمتغير والتطورات الحاصلة في تلك المجتمعات (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003).

وبالتالي فإن أي سياسة ثقافية في سبيل الوصول إلى بناء مجتمع المعرفة لابد أن ترتكز على عنصر الابتكار والإبداع بوصفهما ميزة اقتصادية ابتكارية، تصنع المراد وتؤدي إلى التحولات المطلوبة في نجاعة وأهمية هذه السياسة الثقافية وعنصراً فاعلاً في التقليل من الإشكاليات المحلية وتناقص أرقام البطالة والوصول إلى اقتصادات متطورة وناجحة (وهيبة بوربعين، 2014).

لذلك فإن هذه السياسات تعتمد على عنصر الانفتاح المعرفي الكلى دون الركون، فقط، إلى الانكفاء الذاتي والمعارف المحلية لغاية توليد معارف جديدة من خلال تطوير البحث العلمي وأدواته، إلا أن عنصر الملاءمة والتكييف مع الواقع والنظر إلى الخصوصية المحلية دونما انغلاق ولا انفتاح غير مقنن أو مؤسس على معايير موضوعية هو أمر من الضرورة بمكان في رسم هذه السياسة الثقافية وتمثلها على أرض الواقع (نغم حسين نعمة، 2011)

ثالثا: خصوصيات وتحديات السياسات الثقافية في المجال المعرفي العربي:

تتسم الثقافة العربية بمجموعة من السمات والخصائص التي تجعل منها ثقافة ذات مميزات خاصة؛ ذلك أن العرب يشكلون في حقيقة الأمر مجتمعا واحدا، له حضارة متميزة، ويتكون من شعب معين، مستقر على أرض خاصة، ومشتركة، نتيجة تطور تاريخي مشترك، وهو مجتمع له مدركاته الخاصة، التي تتمثل في: تلك المجموعة من المبادئ المرجعية التي توجه وتميز السلوك الإنساني لأفراده ، وتنتقل بهم من المستوى الفردي الخاص المحدود زمانيا إلى المستوى الجمعي العام، المتمثل في البعد التاريخي المطلق، المتوجه من ماضي الجماعة إلى مستقبلها، والذي يشكل ناظما سلوكيا

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

لوجودها الجماعي وعلاقاتها الاجتماعية ووظيفتها الحضارية، (سعيد خالد الحسن، المدركات الجماعية . مدخل نظرية القيم،2015).

وعلى الرغم من أن ذلك كان من المفترض أن يشكل مرتكز قوة للمجتمعات العربية، وأن يجعل تلك المجتمعات تلج العولمة ومجتمع المعرفة دون أن تخشى أي مخاطر قد تصاحب عملية ولوجها لذلك المجتمع، إلا أن هشاشة البنيات الثقافية للمجتمعات العربية، وغياب أي رؤية واضحة لدى صناع السياسات الثقافية في تلك المجتمعات، هي عوامل ساهمت، من وجهة نظرنا، إلى جانب عوامل أخرى منها ضعف الاهتمام بالبحث العلمي والإبداع التكنولوجي، في جعل دولنا العربية لا تنجح، حتى الآن، في إنتاج رؤى أو سياسات ثقافية تتناسب مع التحديات التي تطرحها عملية العولمة بشكل عام، والتحديات المتعلقة منها بالولوج لمجتمع المعرفة بشكل خاص.

وعلاوة عن التحديات المتعلقة بصعوبة بناء سياسات ثقافية سليمة في ظل حالة التجزئة التي تعرفها مجتمعاتنا العربية وفشل السياسات التحديثية التي اتبعتها الدول في تلك المجتمعات فإن هناك تحديات أخرى، من وجهة نظرنا، لها طابع اقتصادي؛ تتعلق بأن هذه الدول تتشابه جميعا، في كونها – وعلى الرغم من حصولها على استقلالها السياسي، منذ عقود– مازالت من الناحية الاقتصادية تعرف تبعية واضحة، للدول الغربية المتقدمة؛ ويعود ذلك إلى كون هذه الدول، لم تتمكن من تغيير هياكلها الاقتصادية، أو تحسين موقعها، في إطار النظام الاقتصادي العالمي، بالشكل الذي يعزز موقفها الضعيف والتابع للاقتصاد الرأسمالي، ويحقق لها الاستقلال الاقتصادي، وينفي تبعيتها للخارج، كما أن هذه الدول تتشابه في كونها تعرف جميعا تركزا سِلَعِيا واضحا، في جانب الصادرات، وتنوعا مفرطا في جانب الواردات، فيما يتعلق بتجارتها الخارجية. إضافة إلى ذلك، فإن هذه البلدان تعاني جميعها من انكشاف اقتصادي واضح، على العالم الخارجي.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

المحور الثاني: السياسات الثقافية في موريتانيا: المسار والعوائق والتحديات

-أولا: السياسات الثقافية في المجال الموريتاني: بنياتها المعرفية والتنظيمية:

لم تعرف البلاد الموريتانية سلطة محلية جامعة لأبناء المجال الجغرافي باستثناء ما كان من أمر الدولة المرابطية في القرن الخامس الهجري الميلادي، ورغم هذه الخصوصية في غياب السلطة المحلية وما نتج عنها من بعد سياسي اتسم بغياب السلطان الجامع لأبناء المجال الموريتاني إلا أن الصناعة الثقافية فيه شهدت تطورا ملحوظا، وشكلت كذلك نسقا مزدهرا كان قوامه الثقافة العربية الإسلامية حفظا ورواية ودراية، ونقلا لمختلف هذه المعارف على تعدد أنماطها وعنوانيها.

ولذلك تمكن أهل المجال المعنى، رغم صعوبة المكان والتنقل والترحال الذي اتسمت به المنطقة، أن يكونوا سدنة لهذه الثقافة الإسلامية، وشكلت المحضرة ألقه وانتقال مضامينه عبر الأزمان في ظاهرة فريدة تميزت بها (موريتانيا) عن باقي المناطق الإسلامية؛ ولذلك فإن لهذه البنية المعرفية خلال حقبة ما قبل الاستعمار وحتى فيما بعده روافد وعناصر يعددها الخليل النحوي باعتبارها خصوصية معرفية لهذه البيئة تتمثل في التالي:

- كون الإسلام دين العلم؛
- عناية الشناقطة بالعلم؛
- تجارة الصحراء والبحار؛
- الحروب القبلية؛
- الهجرة إلى البلاد؛
- الرحلات الدينية والعلمية؛
- البداوة؛

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

- الطرق الصوفية؛
- المراسلات...

وهي عناصر أسهمت كلها في ألق أهل هذه البلاد عبر الرحلات الحجية والثقافية، باعتبار أهلها هم الممثلون والراعون للثقافة الإسلامية في شبه المنطقة، إلا أن عملية التغريب التي قام بها الاستعمار الفرنسي منذ وصوله إلى المجال الموريتاني وخصوصا بعد تأسيسه للمدرسة الاستعمارية نتج عنه تغير في البنى الثقافية وأساليب التعليم، مما أحدث تحولاً عميقاً في المجتمع والثقافة؛ ولعل المدرسة الاستعمارية واللغة الفرنسية من العوامل الأساسية التي صنعت هذا التوجه، نظرا لكونها شكلت تغييرا جذريا في البنى السائدة لدى المجتمع الموريتاني؛ إذ إنه على الصعيد الثقافي فإن عمل الفرنسيون على تغيير هذه البنى الثقافية من خلال عمليات الاندماج والأجناس، بوصف هذين الأخيرين يشكلان عنصرين فاعلين في تجسيد الرؤية الفرنسية وتصوراتها الثقافية حول المجال الموريتاني. (مجموعة مؤلفين، 2000)

وبالتالي فإنه مع ميلاد الدولة الموريتانية سنة 1960م ستكون هذه المتغيرات مجتمعة هي الصانعة للمشهد الثقافي، والمتحكمة في صناعته، والواضعة للأسئلة المركزية حول تشكلاته وقضاياه، وحتى عناصر الجذب فيه.

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن إشكالية اللغة العربية والمطالب المتعلقة بضرورة ترسيمها في الإدارة والتعليم ستكون من المشاغل الملحة، والمشاكل المؤسسة على ردات فعل مختلفة؛ إذ من المعروف بالضرورة أن أي سياسية ثقافية يجب أن تكون في مجراها مؤسسة على نسق لغوي واحد، يجد طريقه للتطبيق، من أجل الوصول إلى تحقيق التوجه الأمثل والأصوب في هذا الإطار.

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

وغير بعيد من ذلك تكمن أهمية التراث الإسلامي ورعاية اللغة العربية، والشعر بشكل أخص، باعتبارها تشكل الروافد الأساسية لهذه المنظومة المعرفية، وبالتالي فإنه يمكن القول إن عناصر الجذب في هذه السياسة ستتأسس على اللغة العربية والدفاع عنها والذب عن حياضها بكل الأدوات الممكنة.

والحق أن الطبيعة الخاصة للمجتمع الموريتاني بإثنياته المتعددة واختلاف لهجاته المحلية (الحسانية البولارية الولفية السونكية) يجعل سياسة التنوع الثقافي وقبول الآخر أمراً من الضرورة بمكان، وهو أمر وعاه القيمون على المشهد السياسي الموريتاني من خلال تعدد الإجراءات والقوانين القاضية بهذا التعدد، وجعله عنصر جذب وتميز معرفي، من خلال جعل هذه اللهجات المحلية من الأشياء المتفق على ترسيمها في الدستور الموريتاني؛ وبالتالي أخذ هذا التنوع بالاعتبار في أي مشروع ثقافي مهما كانت طبيعته ونوعيته ومساهمته في الإرث الوطني.

وقد شكلت العناصر اللامادية والتقاليد والعادات عنصرا مهما في رسم هذه السياسة الثقافية في المجال الموريتاني، مما سيكون له كبير الأثر في خلق سياسات ثقافية وبنية فكرية تستجيب لهذا المتطلب، وتستلهم من معانيه المختلفة، والتعريف به داخل البلاد وخارجها، عبر المؤسسات الراعية لهذا النوع من القضايا، ومن أهم هذه المؤسسات والبنى التنظيمية الهيئات التالية:

1- وزارة الثقافة: إن الثقافة بما هي عبارة عن نسق متكامل من النظم والعادات والتقاليد والسلوكي والقيمي الذي يساهم فيه الموروث التاريخي واللغوي والديني، وتلعب فيه التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد دورا مهما، فيها ما هو عام يشترك فيه مختلف أفراد المجتمع وهو ما يسمى بالعموميات الثقافية أو الثقافة الأم، مثل اللغة والدين والتاريخ والقيم الاجتماعية، ومنها ما هو خاص تشترك فيه فقط بعض فئات هذا المجتمع سواء كانت طبقات اجتماعية أو جماعات مهنية أو فئات عمرية. وهذا النمط الأخير من الثقافة هو ما يسمى بالخصوصيات الثقافية أو الثقافات الفرعية. (حفيظة خليفي، 2022).

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يمثلها القطاع الثقافي في الدولة المعاصرة باعتبار الجاذبية الثقافية لبلد ما أصبح ينظر إليها على أنها تشكل مصدرا من أهم مصادر القوة الناعمة لسياسته الخارجية، وهي السياسة الخارجية التي أصبحت تلعب فيها الثقافة دورا مهما سواء من خلال اضطلاعها بدور مباشر في تلك السياسة عبر ما اصطلح على تسميته بالدبلوماسية الثقافية بوجه خاص، أو من خلال تأثيرها في مسارات تلك السياسة بشكل عام من خلال دورها فيما يعرف بالدبلوماسية الموازية، علاوة على ذلك فإن جاذبية ثقافة بلد ما أصبحت تشكل مصدر استقطاب مهم للمستثمرين إليه، كما أصبحت تلعب دورا مهما في جذب السماح إليه، فأكبر البلدان السياحية في العالم اليوم هي البلدان التي اعتنت بثقافتها وتمكنت من أن توظفها كمصدر جذب سياحي إليها.

ولا تقتصر أهمية الثقافة على الجوانب السالفة الذكر بل إنها تلعب دورا مهما في توطيد دعائم الوحدة الوطنية بين مواطني الدولة، وتقوية أواصر اللحمة فيما بينهم، الأمر الذي يعني أن أنه لا بد من أن تكون للدولة مقاربة معينة في تدبير التعدد الثقافي، أي أنه يجب أن تكون لها نظرية وسياسة في التعامل مع التنوع الثقافي، بحيث يتم الاستناد إلى فكرة اقتسام السلطة ما بين المجتمعات الثقافية في مجتمع ما، على أساس العدالة والمساواة الثقافيتين، والاعتراف رسميا بكون تلك المجتمعات متمايزة ثقافيا، ومن ثم تطبيق ذلك عمليا، من خلال سياسات معينة تميل إلى مساعدة تلك الجماعات والتعزيز من تمايز كل منها ثقافيا، (حسام الدين علي مجيد، 2010).

ونظرا لكل تلك الأهمية الكبيرة التي أصبحت تحظى بها الثقافة فإن الميدان الثقافي أصبح من أهم الميادين التي تهتم بها الدولة وتتدخل فيها باستمرار، خاصة أن النمط الذي أصبح مهيمنا حاليا على مستوى العالم هو نمط الدولة المتدخلة، وهو النمط الذي أصبح ساريا منذ أفول نمط الدولة الحارسة التي كانت تكتفي بالتدخل في ميادين القضاء والدفاع والأمن وتترك ما تبقى للأفراد، ومن هنا فقد عنيت

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

مختلف بلدان العالم بإنشاء وزارات للثقافة يعهد إليها بتنمية الميدان الثقافي ورسم مختلف السياسات الثقافية للدولة، كما أن الهدف من إنشاء هذا النوع من الوزارات هو تشجيع الإبداع والإنتاج الثقافيين وتشجيع وتحفيز المثقفين وإزالة المعوقات التي قد تقف عائقا أمام الإنتاج والإبداع الثقافيين.

ومن بين البلدان التي أنشأت وزارات للثقافة بلدان العالم الثالث بشكل عام، ومن ضمنها البلدان العربية والإفريقية. ولم تكن موريتانيا بدعا من ذلك فقد أنشأت، هي الأخرى، وزارة للثقافة عهد إليها بالعمل على تنمية الفعل الثقافي وتشجيع المثقفين ودعمهم، لكن يلاحظ أن تأسيس وزارة للثقافة في موريتانيا قد تأخر نسبيا، بفعل عوامل عديدة من بينها أن أول حكومة تأسست في موريتانيا إبان حقبة الحكم الذاتي لم تكن فيها وزارة للثقافة لأن رئيس الحكومة آنئذ المختار ولد داداه آثر الاحتفاظ لنفسه بإدارة القطاع الثقافي إلى جانب قطاعي التعليم والشباب، لأنه كان يرى أن الدولة يجب أن تولي اهتماما خاصا لهذه الميادين، نظرا لأن بناءها بشكل سليم يشكل شرطا أساسيا لتحقيق التقدم والتنمية، (المختار ولد داداه، موريتانيا على درب التحديات، 2006، ص153)، كما أن أول حكومة بعد الاستقلال قد خلت تماما من أي إشارة إلى منصب وزير الثقافة كوزارة مستقلة ولا بوصفها قطاعا تابعا لإحدى الوزارات، (المختار ولد داداه، موريتانيا على درب التحديات، 2006).

ولم يتم تفادي ذلك النقص المتمثل في غياب قطاع وصي يعهد إليه برعاية وتنمية هذا القطاع إلا خلال فترات لاحقة. ولم يصبح لهذه الوزارة وجود واضح كقطاع مستقل إلا خلال الحقب اللاحقة وتحديدا حقبة السبعينيات، بيد أن هذه الوزارة ظلت من الوزارات الهامشية والمحدودة التأثير في مختلف الحكومات المتعاقبة خلال عهد الحكم المدني (1960- 1978)، بيد أن تلك المحدودية والهامشية قد تفاقمتا وازداد وضعهما سوءا خلال حقبة الحكم العسكري المباشر (1978 -1991)، إذ إن العسكريين الحاكمين آنئذ لم يكونوا يولون اهتماما يذكر للثقافة والمثقفين، ولم يتغير وضع هذا القطاع كثيرا خلال حقبة الحكم

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

العسكري غير المباشر، أو التحول الديمقراطي المقيد (1991- 2022)؛ إذ إن قدرة هذا القطاع على النهوض بالثقافة وتنميتها ظلت محدودة، بسبب جملة من العوامل من بينها غياب أي إرادة سياسية للارتقاء به، إضافة إلى ضعف الميزانية المخصصة له، وأن حقيبة الثقافة ظلت في الغالب تسند إلى بعض السياسيين الذين ليست لهم أي علاقة بالثقافة، وليست لهم أدنى فكرة عن المشاكل التي يعاني منها القطاع، ورغم كل تلك النواقص والمعوقات فإن وزارة الثقافة في موريتانيا تبقى هي أهم البنى التنظيمية في الميدان الثقافي في موريتانيا.

2: الجامعات ومؤسسات التعليم العالي: تشكل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أحد الروافد الثقافية الأساسية في مختلف البلدان، وبالتالي فهي تعد واحدة من أهم البنى التنظيمية للثقافة. والحالة الموريتانية تؤكد لنا هذه القاعدة ولا تنفيها؛ فمعظم المثقفين الكبار والمفكرين اللامعين حتى ممن لديهم ثقافة محضرية تقليدية هم إما تخرجوا أو درسوا في الجامعة، وإذا كان من الممكن القول إن بعضهم يدين في جزء كبير من الثقافة التي يمتلكها للمحضرة وليس للجامعة، فإنه لا يمكننا أن ننفي بشكل نهائي إسهام هذه الأخيرة في تثقيفه خاصة في النواحي المنهجية وما يتعلق بالدراسات والمناهج الحديثة، وهي الأمور التي يعود الفضل في تعريفه بها للجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي وليس للمحضرة ومؤسسات التعليم الأصلي.

وعلى الرغم من أهمية وفاعلية الأدوار التي تضطلع بها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الميدان الثقافي، إلا أنه يمكن القول إن هذا الدور ما زال محدودا ولم يرق إلى المستوى المطلوب ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

أ- ندرة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في موريتانيا: فعلي الرغم من أن هذه الأخيرة استقلت في العام 1960 فإنها قد انتظرت أكثر من عشرين عاما لتؤسس أول جامعة عمومية وهي جامعة نواكشوط

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

التي تم تأسيسها في العام 1981، والتي ظلت تشكل حتى وقت قريب الجامعة الوحيدة في البلاد، ثم انتظرت البلاد ثلاثين سنة قبل أن تؤسس في العام 2011 جامعة ثانية، تعرف بجامعة العلوم الإسلامية التي تعد أول تجربة في ميدان لامركزية التعليم العالي لأنها تأسست في مدينة العيون بولاية الحوض الغربي، وهي مدينة تبعد عن العاصمة نواكشوط بـ810 كيلوات متر، وعدا هاتين الجامعتين فلا توجد سوى مؤسسة للتعليم العالي متخصصة في العلوم الشرعية وعلوم اللغة العربية تعرف بالمحضرة الشنقيطية الكبرى تأسست في العام 2019، في مدينة أكجوجت، في ولاية انشيري، وهي مدينة تقع على بعد 256 كيلو مترا إلى الشمال الشرقي من نواكشوط، وعلاوة على ما ذكرنا فإنه يوجد في موريتانيا مجموعة من المعاهد التي تنتمي إلى التعليم العالي، وأهمها على الإطلاق المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، وهو عبارة عن مؤسسة علمية عريقة ساهمت في مد الجسور بين العلوم الأصلية من جهة والعلوم العصرية من جهة أخرى، كما ساهم المعهد منذ تأسيسه في العام 1979 في العاصمة نواكشوط في إثراء الثقافة الموريتانية وترشيد المشهد الثقافي.

ب- ضعف الإنفاق الحكومي على الجامعات ومؤسسات التعليم العالي: على غرار باقي البلدان العربية والإسلامية التي تحتل المراتب الدنيا في الإنفاق على البحث العلمي (سعيد الصديقي، 2014) فإن الدولة الموريتانية لا تول كبير اهتمام بالبحث العلمي والتعليم العالي ولا تضعهما ضمن أولوياتها، ويظهر ذلك من خلال حجم الإنفاق الضعيف على هذا القطاع مقارنة بما تنفقه هذه الأخيرة على قطاعات أخرى مثل الدفاع والأمن، وهو الأمر الذي حد كثير من قدرة تلك الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على النهوض بدورها الثقافي، وهو الدور الذي يعد بالغ الأهمية في تفعيل الحركية الثقافية.

ج- اقتصار الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الغالب على دورها التعليمي: على الرغم من أن للجامعات، وباقي مؤسسات التعليم العالي كما هو معلوم، ثلاثة أدوار رئيسية، هي: التدريس والتكوين

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

الأكاديمي، والبحث العلمي، والمساهمة المجتمعية، من خلال الانخراط في محاولات تقديم إجابات لأسئلة ذلك المحيط والمشكلات التي يعاني منها، فإن دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في موريتانيا قد اقتصر في الغالب على الدور الأول من تلك الأدوار وهو التدريس والتكوين، الأمر الذي أضعف الدور الثقافي لتلك المؤسسات، وجعله دورا هامشيا ومحدودا في الحياة الثقافية الوطنية.

3: المحاضر: تعد المحضرة الموريتانية ملكا فكريا خاصا بأهل المجال الموريتاني، تميزوا به عن غيرهم من الأقطار العربية والإسلامية. والحق أن هذه المؤسسة البدوية ارتقت إلى مصاف الجامعة في طبيعة موادها المدرسة ومتونها الموجودة (الخليل النحوي، 1987)، فغدت بذلك تشكل واحدة من أهم البنى والمؤسسات الناظمة للثقافة في البلد، من خلال نجاحها في تخريج أجيال من المثقفين المتشبعين بمختلف صنوف الثقافة الإسلامية، كما شكلت المحاضر بالنسبة لأهل البلد قلعة حصينة في مواجهة الثقافة الاستعمارية الغازية، وعاصما من محاولات الاستلاب الحضاري، ونجحت في أن تجعل من الشعب الموريتاني استثناء من بين معظم المجتمعات البدوية الأخرى، بوصفه المجتمع البدوي الوحيد الذي تمكن من أن ينتج ثقافة وموروثا ثقافيا وحضاريا ثريا رغم كونه دائب الحركة والترحال.

4: المعهد الموريتاني للبحث العلمي: تأسس المعهد الموريتاني للبحث العلمي في العام 1974 على عهد حكم الرئيس المختار ولد داداه، وكان الهدف من إنشائه هو أن يساهم في الحفاظ على الموروث الثقافي للبلد خاصة أن موريتانيا تمتلك مخزونا تراثيا غنيا للغاية يتمثل في آلاف المخطوطات النادرة التي يعود أغلبها إلى قرون خلت، وهي تشكل بذلك كنز ثقافي فريد من نوعه، وقد نشط المعهد بالفعل إبان تأسيسه فرسم خطة طموحة تمثلت في القيام بالعديد من الحفريات الأثرية، وتنظيم عدد كبير من الرحلات العلمية للباحثين إضافة إلى قيامه بجهود هائلة استهدفت اقتناء أكبر عدد من المخطوطات بشتى الوسائل: والتي من بينها الشراء والإعارة وقبول المخطوطات التي تهدى إلى المعهد. وقد تم إحصاء تلك

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

المخطوطات وأرشفتها (محمد لم ين أن، 2007). كما بذل المعهد جهودا لا تقل أهمية عما سبق في صيانة تلك المخطوطات والحفاظ عليها وتحقيقها ونشرها، إلا أن كل تلك الجهود الجبارة قد تعثرت وواجهت الكثير من المعوقات بسبب جملة من العوامل أهمها ضعف الدعم المقدم من الدولة للمعهد في السنوات اللاحقة، وتعيين شخصيات سياسية ليست لها علاقة بمجال اشتغاله ولا تمتلك أي رؤية لتطويره على إدارته، كما أن العديد من الأشخاص الذين يمتلكون مكتبات خاصة غنية بالمخطوطات لم يبد أي تعاون مع المعهد، وظلوا ينظرون إلى جهوده بعين من الريبة ويعتبرون أن الهدف منها هو سلبهم ما يمتلكون من مخطوطات.

5: المتاحف: تعتبر المتاحف من بين البنى التنظيمية الثقافية المهمة، وذلك نظرا لما لها من دور أساسي في الحفاظ على الموروث الثقافي، باعتبارها مكانا مخصصا لجمعه وحفظه وعرضه، سواء كانت متاحف عامة أو خاصة، (أحمد محمد آمنير، 2020) وتنقسم المتاحف في موريتانيا إلى متحف وطني تشرف عليه الدولة ومتاحف أهلية يمتلكها الخواص وينتشر هذا النوع الأخير من المتاحف بشكل خاص في ولاية آدرار في الشمال الموريتاني، ويعد تجليا من تجليات ما يصطلح على تسميته بالسياحة الثقافية.

ثانيا: مجتمع المعرفة في المجال الموريتاني: بين الخصوصية المحلية والانفتاح على الآخر:

تعتبر الهوية الثقافية نظاما من القيم والتصورات التي يتميز بها مجتمع ما، تبعا لخصوصياته التاريخية والحضارية، وكل شعب من الشعوب البشرية ينتمي إلى ثقافة متميزة عن غيرها، وهي كيان يتطور باستمرار ويتأثر بالهويات الثقافية الأخرى، (صديقة الفتني، 2021) كما يتم تعريف الهوية الثقافية أحيانا بأنها عبارة عن الوعاء الذي يمتح منه المجتمع ثقافته وقيمه الثقافية، وهي تستند بدورها إلى مفهومين فرعيين هما الهوية و تعني: "المفهوم الواسع لحس الانتماء، والتوحد مع الجماعة، والدعم السيكولوجي للروابط العاطفية معها، وارتباط المصير الفردي والجماعي، بها"، (محمد السيد سعيد،

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

1986م) والثقافة ويقصد بها: المجموع المنسجم والمستمر للمعاني والرموز المكتسبة المشتركة التي تعمل الجماعة على توصيلها، وإعادة إنتاجها من خلال مختلف القنوات التي تنسجها من أجل هذه الغاية، (إلياس بلكا ومحمد حراز، 2014) و بالتالي فإن الهوية الثقافية تعني: نسقا مغلقا من القيم تصدر عنه المجموعة المعينة؛ قصد إيجاد الحلول للمشكلات التي تعترضها في تطورها التاريخي، مع المحافظة على عبقريتها في التميز.(إلياس بلكا ومحمد حراز، 2014).

والهوية الثقافية، بما أنها هي المكون الرئيس للتعدد الثقافي، فإنها تقوم بوظيفتين جوهريتين؛ فمن جهة هي تكسب أعضاءها حس الانتماء المشترك بمعنى التضامن، وذلك من خلال توليد الاعتقاد بتماثلهم في الأصول والمعتقدات والموروث الثقافي عموماً، ومن جهة أخرى تعمل الهوية الثقافية على إبعاد كل من لا ينتمي إليها، وإقصائه من تلك الجماعة (حسام الدين علي مجيد، 2010.)

وبالرغم من أن نموذج "الدولة الأمة" قد أضحى هو النموذج الأكثر انتشارا في العالم في القرن العشرين، إلا أن الربع الأخير على الأقل من ذلك القرن قد شهد انبعاثا غير مسبوق للهويات الثقافية حتى غدت هي الأخرى ظاهرة عالمية، مما يكشف عن علاقة طردية بين ظاهرة انبعاث الهويات من جهة والأزمة التي تعرفها "الدولة الأمة" من جهة أخرى.

وهي أزمة، من وجهة نظرنا، آخذة في التزايد في الآونة الأخيرة؛ ذلك أن هذه الأخيرة (أي "الدولة الأمة") يتنازعها توجهان متعاكسان هما: التوجه نحو الاندماج والتوجه نحو التفكك، ففي السياق الأول تبدأ الجماعات في لمِّ شملها باستخدام كل ما هو مشترك والتركيز عليه وإيلائه أهمية كبيرة، والتقليل من أهمية التباينات والتمايزات وإزالتها، أما في سياق النزوع نحو التفكك فيحدث العكس من ذلك، فينشط عامل التمايز والاختلاف في تحريك البنيات الثقافية التي لم يكن لها من قبل أهمية كبيرة، أو تبتكر تباينات جديدة بحيث تضفي عليها أهمية خاصة في تكوين الجماعات، وذلك من أجل تعزيز الانقسام،

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

فبفعل نزوع الدولة نحو الاندماج واستيعاب التباينات الثقافية، تموت لغات العالم بمعدل عال جدا، إذ يوجد في وقتنا الراهن ما يزيد على 6000 لغة في العالم، من المتوقع أن ينقرض نصفها في نهاية القرن الحادي والعشرين، بحيث لا يتمتع منها بمستقبل آمن سوى 10 بالمئة فقط (حسام الدين علي مجيد، 2010).

ومجتمع المعرفة في موريتانيا ليس بمنأى عن كل تلك التحولات التي تهدد، بشكل أكبر، مجتمعات بلدان العالم الثالث مثل بلادنا، بيد أننا نعتقد أن هذا المجتمع الموريتاني الذي نجح في أن يتحدى النظرية الخلدونية المتعلقة بعدم قدرة المجتمعات البدوية على إنتاج ثقافة خاصة بها، نعتقد أن لديه الحصانة الكافية لمواجهة تلك الرياح الجارفة القادمة من عولمة تقتلع الخصوصيات وتجرفها إلى غير رجعة؛ ذلك أن ما يميز المجتمع الموريتاني بهذا الخصوص هو نجاحه في بناء تجربة ثقافية خاصة به، شيد صروحها في الوقت الذي كان فيه دائب الحركة ودائم الترحال، فشكل بذلك استثناء من ما قرره ابن خلدون من أن البداوة وسط غير ملائم لاحتضان الثقافة والحضارة، وأن المجتمعات البدوية من أجل أن تتمحض للثقافة لابد من أن تهاجر إلى مدن تستقر فيها، حيث تتوافر الشروط الضرورية من وجهة نظر ابن خلدون للإنتاج الثقافي والمعرفي. (ددود ولد عبد الله ومحمد عبد الحي وآخرون، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع،2000).

بيد أن ما ذكرناه لا يعني أن المجتمع الموريتاني حصل على صك غفران أو أن لديه حصانة من المخاطر الكبيرة التي قد تصاحب الانفتاح على الآخر، خاصة أن هذا الانفتاح أصبح شرطا ضروريا للنجاح في خلق مجتمع المعرفة في دولة ما، ولعل من التجارب الجديرة بأن تستفيد منها موريتانيا في هذا المجال تجربة الدول الشرق آسيوية التي نجحت في أن تعصم نفسها من مخاطر ذلك الانفتاح عبر

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

تمسكها بقيمها وتقاليدها الثقافية، بل نجحت في أن تجعل من تلك القيم والتقاليد مرتكزات قوة تقف عليها وهي بصدد القيام بذلك التفاعل مع الآخر.

ثالثا: عوائق وتحديات بناء مجتمع المعرفة في المجال الموريتاني:

يتناول هذا المحور، بكثير من التفصيل، عوائق وتحديات مجتمع المعرفة في السياق الموريتاني بسطا وإثراء في المتشابه الكلي، الذي يتوافق كثيرا مع المحيط العربي والإفريقي في استجابته للتحديات العميقة التي تمر بها هذه المجتمعات في سبيل رسوها على بر الأمان وإجابتها على الإشكاليات المصيرية التي تمر بها في سبيل بناء الإنسان وسبل تطوير الأدوات المعرفية الموجودة؛ أي أنه انتقال من أدوات تقليدية مؤداها المعرفي لا يتناسق مع أدوات التطوير والبناء للدولة الحديثة من جهة ولا إمكانيات الدولة الناشئة ما بعد الاستقلال تستجيب لهذا المتغير نظرا للأزمات المتعددة التي تعاش في هذا المناطق من جهة أخرى.(حسين عمر دراوشة، 2017)

إن الأنساق المعرفية الموجودة في الفضاء الموريتاني والتي تتوافق إلى حد كبير مع التطورات الحاصلة في المجال العربي والتي تعيق بناء المجتمع المعرفي الناضج، من قبيل تحديث الدولة في الجانب المؤسساتي، وإشكاليات التعايش الاجتماعي ونوازعه المختلفة التي تؤرق بال مسيري الشأن العام نظرا لتنامي ظواهر من قبيل الفقر والجريمة المنظمة وتحديات الإرهاب والتطرف وغيرها من القضايا المتشابهة معها في الصيرورة وتناسق الأحداث (توات عثمان، مسرحد بلال، 2010). بالإضافة إلى المتغير السياسي وما يفرض من تحديات وعوائق في بناء الدولة الديمقراطية والحديثة في المجال العربي وما يفرض من أسئلة مركزية حول طبيعة السلطة السياسية واستجابتها للمتغير والثابت في المجالات المعينة وتموقعها ضمن الخيارات الكلية لتلك المجتمعات في بيئة قد لا يكون عامل الاستقرار والتفاهم

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

المجتمعي حول آلية الحكم بمنأى عن التجاذبات المحلية والقلاقل الأجنبية والتي تطرح نفسها بإلحاح على مسيري الشأن المحلى والتدخلات التي قد تتعارض مع المتطلبات المعاصرة لمجتمع المعرفة.

ينضاف إلى كل هذا الأزمات الاقتصادية الخانقة في بعض المجتمعات العربية والتي قد تجعل من بعض القضايا ترفا فكريا على الأقل نظرا لمتطلبات المعاش وندرة الموارد وصعوبة الاستيراد في بيئات مستجدة فرضت الكوارث والأوبئة وعواملها نمطا جديدا في تغيير السياسات الاستراتيجيات التعليمية والمعرفية لكي تستجيب للمتحول والمتغير ما بعد كوفيد(نور الدائم الطيب يوسف الحاج، 2020)

ولا يبدو الاستثمار في التعليم والثقافة وميزانيتهما المرصودة في هذا الإطار كافية للحصول على المأمول أو المتوقع من أجل الوصول إلى مجتمع المعرفة حتى أن البعض يعتبر أن الأرقام في هذا الإطار قد تكون جزءا من الأزمة المعرفية المعاشة وارتدادها القوية على تطور الأدوات والعناصر الفاعلة من أجل الوصول إلى تعليم راقي ومميز لا يغفل الخصوصية المحلية ولا بناء الانسان العربي وفق تمثلات معينة من جهة ولا يستجيب للتحديات الكبرى التي تعترضه من جهة أخرى (تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2022). خصوصا إذا ما تم النظر إلى التحديثات المعاصرة في الولوج إلى التقنيات الحديثة والأساليب المعاصرة في الرقمنة، وما تتيح من إمكانات استثمارية هائلة ووصول إلى المبتغى المنشود بأقل الوسائل والإمكانات (عايدى جمال، 2020).

لذا فإن هذه القضايا الكلية تتوافق إلى حد التماثل مع ما هو موجود في السياق الموريتاني، والذي يحول دون بناء مجتمع المعرفة رغم الإكراهات والسياقات المختلفة في التطورات والتصورات مما يمكن وضعه في إطار تحليل بنيوي لمجموعة من التمثلات التي تعيق بناء هذا المجتمع المعرفي على كثرتها وتعدد مساراتها، مما يتمثل في النقاط التالية:

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

1. القبيلة والبنية الاجتماعية: تبدو القبيلة كإطار اجتماعي فاعل في المشهد الموريتاني تلاحما وتعاضدا أمام المحن والأزمات، عائقا من عوائق التنمية وتبدل أنساق المعرفة الموجودة، فالبناء المعرفي سيكون فرديا لأبناء القبيلة في صراعها الدائم مع مثيلاتها في الحصول على المزايا المعرفية والرمزية في هذا الإطار. (يحيى بن البراء، 1994)

2. الفقر: رغم توفر الإمكانيات الطبيعية التي يتميز بها البلد، والتي تتسم بالثراء إلى حد كبير إذا ما تم استغلالها بشكل دقيق وسلس في الوصول إلى الأهداف التنموية وبناء مجتمع معرفي ناضج يستجيب للتحديات والعوائق التي تعترضه، إلا أن الفساد المالي المنتشر رغم إنشاء القوانين والمحاكم المختصة في هذا الإطار يعيق أي تقدم نحو هذا الاتجاه خصوصا إذا ما تم النظر إلى المؤشرات المالية والتي لا تزال تشير إلى نوع من المؤشرات الاقتصادية المقلقة والتي بطبيعة الحال تعترض أي تطور في هذا الاتجاه. (التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، 2017)

وبالتالي فإن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تشير إلى تنامي مستمر لهذا الظاهرة في عملية معقدة وبنيوية وانتشار أفقي يحد من الاتجاه نحو بناء مجتمع المعرفة.

3. الأمية والمسألة التعليمية: لا تزال الأرقام الإحصائية المقدمة في هذا الإطار لا تنبئ بأي تحول جذري في اتجاه بناء مجتمع المعرفة، لأن أساسه هو تعليم كلي ناضج في حفظ الخصوصيات المحلية والثوابت المتعلقة بالأمة في إطارها الجامع، من جهة، ونسب معقولة أو نسبية على الأقل في مؤشرات الأمية والولوج إلى التعليم من قبل جميع فئات المجتمع ومناطقه، من جهة أخرى. (الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، 2016).

ورغم بعض الإصلاحات العميقة في هذا المجال إلا إن إشكالية لغة التدريس والطرائق المراد الوصول إليها في بناء الإنسان الموريتاني، تبدو قلقة في حسم القضايا المصيرية والتي تجعل بناء نسق متجانس

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

هي مسألة معقدة نظراً لمراعاة السياقات الإثنية والمشاغل السياسية، مما يجعل المسألة التعليمية خاضعة للتجاذبات المحلية وللخيارات الآنية والتي قد تقلل من أي عملية إصلاحية مهما كانت طبيعتها والآليات المستخدمة من أجل الوصول إليها.

ولا تبدو الأرقام مشجعة من الناحية التعليمية على بناء هذا المجتمع المعرفي نظرا لتنامي الجهل والأمية وغياب التعليم للمتسربين أو الذين لم يوفقوا في دخول المدرسة المعاصرة (الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، 2016).

وفي الحقيقة فان عناصر من قبيل شساعة المنطقة وغياب الاستراتيجيات الكلية الثابتة في إطار كلي من الثوابت الوطنية التي لا تخضع لأي متغير أو تبدل، بالإضافة إلى عنصر البداوة والترحال هي عوامل كلها وعناصر قوة تقلل من التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة نظرا لهشاشة البنى الموجودة للوصول إلى هذا المبتغى (الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، 2016).

4 . عدم اعتماد الاقتصاد الموريتاني على المعرفة: إن نجاح الدول النامية للوصول إلى غاياتها التنموية هو أمر ملح ومطلب في غاية الأهمية من قبل هذه الدول، ويبدو أن التجربة الموريتانية في هذا المجال بحاجة إلى مزيد من اتضاح الرؤية في رسم هذه السياسات الاقتصادية الناجحة والعمل على خلق عناصر القوة والدعم التنموي من أجل بناء مجتمع المعرفة.

لذلك فإن المؤشرات العلمية في هذا الإطار تحدد، بشكل لا مراء، أي توجه من هذا القبيل؛ فكلما كان الاقتصاد قادرا على التكيف وإيجاد البدائل في صناعته وأدواته وعناصر قوته وجاذبيته كان قادرا على التكيف مع الواقع والأخذ بزمام المبادرة. ولا تبدو الاقتصادات المحلية في المجال الموريتاني إلا جزءا من الظاهرة العربية في هذا المجال في قلة الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في كثير من المتطلبات خصوصا في ظل السياق الدولي المتغير وإكراهاته المتعددة؛ مما يساهم في ضرب هذه الاقتصادات في

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

الصميم، وهو أمر جعل بناء مجتمع معرفي تعترضه الكثير من المعوقات والتحديات نظراً لغياب الدعم الاقتصادي الحكومي اللازم في هذا الإطار مع مؤثرات دولية عميقة وتغيرات في نمط وأساليب الاقتصاد وضرورات التجديد والتغيير (الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، 2016).

5. **التخلف في ميدان الرقمنة:** إن مجتمع المعرفة يرتبط ارتباطا عضويا بالوصول إلى التقنيات الجديدة بمختلف وسائلها وأدواتها، فكلما كانت الدولة قادرة على الوصول إلى هذه الوسائل كانت أدوات التغيير والتطور موجودة، وكلما انعدمت أو قلت كانت فرص الوصول إلى مجتمع المعرفة ضئيلة، إن لم تكن منعدمة وفق الفرص والمتاح من هذه التقنيات.

والحق أنه، وبالرغم من التطورات الحاصلة في مجال التقنيات الجديدة ووصولها إلى مناطق بعيدة ونائية، فإنه أمر مازال دون المطلوب والمتوقع نظرا لقلة الاستثمار من جهة ولندرة استخدامها في الأدوات التعليمية والاقتصادات المحلية (الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، 2016)؛ مما يقلل من أي نمو في هذا المجال يستجيب للتحديات التنموية وما تفرض من إشكالات عميقة ويسر في المعاملات والتسيير والوصول إلى الخدمات العمومية في عملية بناء تحديثي متطلبه تفرضه الضرورات المحلية والاقتصاد الرقمي المعاصر من خلال تشكيل قطاع حكومي مستحدث لهذا الإطار وهو أمر مكن من الولوج إلى المسابقات والكثير من الخدمات عن طريق التطبيقات المنتجة في هذا الإطار.

- **نتائج البحث:**

1. غياب سياسة ثقافية متسقة واضحة الأهداف والمسار والنتائج في بناء مجتمع المعرفة، مما يجعل هذه السياسات الثقافية، في الغالب الأعم، إنما هي استنساخ لتجارب أخرى في العوالم المتقدمة دونما النظر إلى الخصوصيات المحلية ومشكلاتها ومحاولة تقديم الإجابات حولها؛

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

2. تبدو التطورات المعرفية والتعلمية وخلق أجيال آخذة بأسباب التقدم من المشكلات البنيوية العميقة التي تحول دون بناء مجتمع المعرفة لأن أساسه وقوامه يكمن في تطوير هذا الجانب وفق أسس وقواعد مؤسسة على بنيات معرفية واضحة الدلالات والنتائج. وفى الحقيقة أن نسب التعليم والتمدرس وتسرب الأطفال والنساء كلها عوامل بنيوية عميقة لا تحيل إلى بناء أنساق نحو مجتمع المعرفة؛

3. يرتبط مجتمع المعرفة ارتباطا وثيقا بتطوير أدوات الاقتصاد ومزاياه الربحية المختلفة وما يخلق من أدوات ووسائل للوصول إلى هذا التوجه؛ فالمشاريع التي ترمي إلى التحولات العميقة لا بد لها من ميزانيات ضخمة ووضوح في الرؤية المقدمة وخلق الضمانات الكفيلة بتحقيق هذا التوجه من خلال محاربة الفقر والفساد وغيرها من القضايا التي تحد من تطور هذا المجال؛

4. لا بد لمجتمع المعرفة من تطور تكنولوجي هائل استفادة وتمويلا وبحثاً، وهي أمور ما تزال دون المطلوب في المجال الموريتاني رغم التطورات الحاصلة في هذا التوجه، إلا أن كل التقارير في هذا الميدان تؤكد بجلاء النسب القليلة للولوج إلى هذه الخدمات وقلة الاستفادة منها وهي عوامل ترتبط ارتباطا وثيقا بشساعة المنطقة، من جهة، وغياب التمويلات، من جهة أخرى؛

ورغم كل هذه العوائق المختلفة والمتعددة حسب طبيعتها ونوعيتها تبدو الأنساق المعرفية، في بعض جوانبها، تؤخذ تطورا ملحوظا خاصة فيما يتعلق بالنسب المئوية المتعلقة بالأمية وبعض المخرجات التعليمية خصوصاً في التوجه الحداثي من قبل الدولة الموريتانية المرتبط بالتكوين المهني وخلق المعاهد والجامعات في هذه الإطار؛ وهو ما سيمكن من نتائج مهمة للتقليل من البطالة والتسرب المدرسي إذا ما روعيت الأسباب الضرورية في ذلك...

- **الخاتمة:**

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

ختاما لهذا البحث، يبدو أن المقاربات والسياسات الثقافية المنتجة لمجتمع المعرفة في المجال الموريتاني، ماتزال بحاجة إلى الكثير من النظر ومحاولة الأخذ بالتجارب الناجحة الأخرى رغم التشابه والتطابق إلى حد كبير مع الفضاء العربي والإفريقي، خاصة في النظر إلى الإكراهات التي تحول دون بناء مجتمع المعرفة رغم الضرورات الملحة لبناء أنساق معرفية تستجيب للتطورات الفكرية والسياسية والاجتماعية المعاشة في هذه المناطق والتحولات العميقة التي تشهدها هذه المجتمعات خاصة في ظل ضرورة البحث عن أساليب التقدم والازدهار والانتشال من الوضعيات القلقة إلى أخرى أحسن وأمثل.

والحق أنه، وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل حكومات بلداننا العربية . ومن ضمنها موريتانيا . في سبيل بناء سياسية ثقافية ناضجة تراعي الخصوصية المحلية والمنتوج الثقافي المحلي ومواكبته للمستجدات والقضايا المطروحة في عالم اليوم وخصوصاً فيما يتعلق بخلق الفضاءات المعرفية الضرورية والنظر إلى التجارب الناجحة والاستجابة للتحديات التي تعاش في البلد من خلال خلق المراكز المندوبيات الثقافية وإعطاء التمويلات المختلفة في هذا الإطار، إلا أن ثمة معوقات بنيوية عميقة تعيق أي تطور شامل.

- **التوصيات:**

وفي هذا الإطار نجمل الحديث عن التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

1. النظر إلى التجارب الناجحة: من المهم بل من الأساسي إذا ما أرادت البلاد الموريتانية الوصول إلى نتائج معقولة في رسم السياسات الثقافية الناضجة، أن تنظر إلى التجارب الناجحة في البلدان المتقدمة والأخذ بأساليب التقدم ووضع الشروط الموضوعية لبناء مجتمع المعرفة؛

2. تغيير السياسات الثقافية المنتهجة: رغم أن هذه السياسات الثقافية لا تخضع لسياق موضوعي من خلاله يمكن وضع الأدوات الموضوعية لتغييرها أو تعديلها أو تبديلها، ولعل السبب في

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

ذلك يكمن في تعدد هذه الاستراتيجيات الثقافية؛ فهي تخضع للفردانية والذاتية دونما نظر بنيوي لا يتغير ولا يتبدل بالموجودين على هذه الهيئات؛

3. فتح حوار جدي مع القائمين على المشهد الثقافي: من الأساسي وضع حوار جدي بين القائمين على المشهد الثقافي من النخبة والمثقفين والمجتمع المدني مع السلطات الثقافية المحلية حول طبيعة السياسات الثقافية المنتجة في البلد، والنظر إلى خصوصياتها وطبيعتها والأهداف المتوقعة من هذا الفعل للوصول إلى مجتمع المعرفة. والحق أن أي سياسية ثقافية لا تستجيب لهذه المعايير لن تؤدي إلا إلى نوع من الشكلية في الطرح الثقافي المقدم دونما توقع لأي نتائج عميقة في هذا الإطار؛

4. الاستفادة من التطورات التكنولوجية: إن عالم اليوم، بالنظر إلى التطورات العالمية الجديدة وإكراهاتها المختلفة، جعلت من التقنية والولوج إليها أمراً حتمياً لأي تطور ثقافي مهما كانت طبيعته خاصة إذا كان يراد له الوصول إلى بناء مجتمع المعرفة. ولا تبدو التجربة الموريتانية، في هذا الإطار، كافية للوصول إلى الاستفادة القصوى من هذه الوسائط الحديثة وما تخلق من إمكانيات ووسائل للوصول إلى هذا الهدف...

- المصادر والمراجع

1. آمال بدرين، اتجاهات مجتمع المعرفة، مجلة قبس للدراسات الإسلامية، الجزائر، العدد 5، 2021م، ص، 860
2. الأمم المتحدة، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت، 2017م، ص. 15

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، عمان، 2003م، ص. 5
4. توات عثمان، مسرحد بلال، تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية، الجزائر، مجلة الاقتصاد والتسيير، العدد 14، 2020م، ص. 643
5. حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص. 13، 16
6. حسين عمر دراوشة، تصور مقترح لاستراتيجية محكمة في المجتمعات العربية في ظل المتغيرات المعاصرة، الجزائر، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 1، 2017م، ص. 132
7. حفيظة خليفي، الثقافة الفرعية المنحرفة والثقافات الأخرى، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 16، 2022م، ص. 895
8. الحكومة الموريتانية، الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، 2016-2030، ص. 23، 24، 71
9. عايدى جمال، الرقمنة وآثارها التنظيمية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الموظفين، الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد16، 2020م، ص. 565
10. أحمد محمد آمنير، المتاحف الأهلية في موريتانيا متاحف آدرار ذاكرة التراث الشعبي، 2020م. ينظر الموقع التالى:
المتاحف الأهلية في موريتانيا متاحف آدرار ذاكرة التراث الشعبي! – الثقافة الشعبية (folkculturebh.org)
11. عبد الباسط هويدى، فتحى زايدى، المعرفة العلمية في ظل مجتمع المعرفة، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد1، 2017م، ص، 110
12. سعيد خالد الحسن، المدركات الجماعية . مدخل نظرية القيم، الربا، درا الأمان، الرباط، 2005م، ص. 5
13. عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008 م، ص 154
14. سعيد الصديقي، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، رؤى استراتيجية، 2014م، ص. 22
15. فتحى زرنيز، الجزائر فى مجتمع المعرفة الواقع وسبل الاندماج، آفاق العلوم، العدد5، 2020م، ص. 192

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

16. لامية طالة، من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، نحو مقاربة مفاهيمية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد11، 2021م، ص. 177
17. محمد لمين أن، خزانة مخطوطات المعهد الموريتاني للبحث العلمي الواقع والآمال، المجلة المغاربية للمخطوطات، العدد 3، 2007م، ص. 8
18. المختار ولد داداه، موريتانيا على درب التحديات، باريس، دار كارتلا، 2006م، ص. 188
19. مخلوف بوكروح، السياسات الثقافية أي دور، مجلة أفكار وآفاق، الجزائر، العدد1، 2011م، ص. 154، 155
20. وهيبة بوربعين، الابداع في مجتمع المعرفة، مجلة ثقافية فصلية رقمية، 2014، ينظر الموقع التالي:
الإبداع في مجتمع المعرفة – العدد الفصلي 30: خريف 2023(oudnad.net)
21. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخطة العربية للتعليم في حالة الطوارئ والأزمات، تونس، ص. 5
22. نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009 م، ص. 63
23. الخليل النحوي، المنارة والرباط، تونس، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، 1987م، ص. 52
24. نغم حسين نعمة، إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد4، 2011م، ص، ص. 22، 23
25. نور الدائم الطيب يوسف الحاج، أثر جائحة كورنا على اعداد ومراجعة القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات الإدارية والمالية والمحاسبية، الجزائر، العدد7، 2020م، ص. 15
26. يحيى بن البراء، الفقه والمجتمع، موريتانيا، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، 1994م، ص. 65
27. محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القوميات ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 107، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 1986م، ص. 97

ISSN Online 2697-2026 ISSN Print 2792-7369

28. إلياس بلكا ومحمد حراز، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي: المغرب نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2014، ص. 18

29. ددود ولد عبد الله ومحمد عبد الحي وآخرون، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية،2000، ص. 56، 179

30. سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص. 26

31. صديقة الفتني، الهوية الثقافية الجزائرية في زمن العولمة الثقافية . التحديات وسبل المواجهة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 1، ابريل 2021، ص. 197